الإصلاحات السياسية في العالم العربي حتمية أم مسايرة للنظام العالمي الجديد

كاتب أحمد

أستاذ مساعد (أ)

المدرسة الوطنية العليا لعلوم الإعلام والاتصال

ملخص:

إن الإصلاح السياسي في العالم العربي قضية لم يتم البت في حيثياتها، و هذا بسبب التعقيدات المتعلقة بها. إذ "**استبشر**" البعض بحدوث "**موجة رابعة**" من التحول إلى الديمقراطية مع بداية ما اصطلح عليه بعضهم بـ "**ثورات الربيع العربي**". فيما حاول البعض الآخر تفسير التأخر الذي عرفته المنطقة العربية في اعتماد الإصلاحات السياسية باستعصاء هذه الدول وهذه المجتمعات تاريخياً وسوسيولوجياً وثقافياً لفكرة الإصلاح والدمقرطة والحكم الراشد.

من هذا المنطلق الثقافوي والإستشراقي، اعتبرت بعض القيادات السياسية في بعض الدول الغربية بضرورة "**فرض**" الإصلاح والدمقرطة بالقوة، وهذا ما تثبته التطورات في بعض دول العالم العربي منذ الغزو الأمريكي للعراق في 2003. و هذا ما يعيق أي انتقال " **أصيل** " نحو الديمقراطية انطلاقاً من المقومات الخاصة لكل دولة عربية.

الكلمات الدالة : الإصلاحات السياسية – العالم العربي – المسار العالمي للانتقال إلى الديمقراطية.

Résumé:

La question des réformes politiques dans le monde arabe est une problématique qui semble toujours en suspend. Et pour cause ! Si les soubresauts de ce qui a été qualifié de «*Printemps arabe*» ont été perçus comme une «*4ème vague*» dans le processus mondial de transition vers la démocratie, d'autres analystes considèrent, par contre, que la région arabe est *incompatible* avec les valeurs démocratiques à cause de facteurs historiques, sociologiques et culturels endogènes.

L'examen de l'évolution des pays arabes depuis l'invasion américaine de l'Irak en 2003 nous renseigne sur la dialectique des relations entre le monde arabe et les puissances occidentales avec au cœur de ses relations la question de la démocratisation *imposée* ou *authentique*.

Mots clefs: réformes politiques - le monde arabe - le processus mondial de transition vers la démocratie.

Summary:

Political Reform in the Arab World has been an unresolved issue, due to the various complications related to it. Some expected a "Fourth Wave" to democratic transition to take place as an ultimate outcome to the so- called "Arab Spring". Some others tried to explain the delay of such countries in maintaining political reform in terms of the misunderstanding of such countries of the concepts of reform, democratization and good governance.

Some political leadership in some Arab countries believed in imposing reform and democratization through force. This fact has been running on since the outbreak of the American War against Iraq in 2003. Indeed, this what was hindering any authentic transition into democracy regarding the peculiarities of each Arab country.

Key words: political reforms - the Arab world - the global process of transition to democracy .

مقدمة:

كثرت في هذه السنوات الأخيرة الدعوات إلى الإصلاح السياسي في الدول العربية. دعوات تزامنت معظمها مع موجات تحول جيوساسي على الصعيد العالمي، مما جعلها محل نقاش واسع في الدوائر الأكاديمية و السياسية باعتبارها وليدة مجموعة من المتغيرات.

فهل جاء الإصلاح نتيجة لاستجابة النخب الحاكمة للإحتياجات الوطنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية عبر تحقيق مشاركة أوسع لفئات المجتمع في عملية اتخاذ القرار والتوزيع العادل للثروة؟ أم أن هذه التجارب الإصلاحية جاءت، لا لتغيير حقيقي في بنى الحكم، وإنما من أجل إعادة إنتاج النظام و تمديد عمره من خلال تجديد نسبي للنخبة الحاكمة وفق ميكانيزمات توزيع الريع لإشراكها نسبياً في دوائر اتخاذ القرار؟ أم أن هذه الإصلاحات جاءت خضوعاً لضغوطات

وإملاءات خارجية من أجل التوفيق بين الأنظمة السياسية في العالم العربي وأجندات هذه القوى العظمى خدمة لمصالحها؟

هي أسئلة يتسنى للباحث الإجابة عنها، خاصة و أن دوافع و أهداف الإصلاح السياسي في المنطقة العربية يكتنفها نوع من الغموض. للإحاطة بكل هذه التساؤلات يمكننا الإنطلاق من الإشكالية التالية : هل قضايا الإصلاح السياسي في العالم العربي نابعة من متطلبات داخلية بحتة تجعلها ضرورة حتمية أم هي عبارة عن ردود أفعال لضغوطات ديناميكيات خارجية عادة ما تكون مرتبطة باستراتيجيات الدول العظمى المهيمنة على النظام العالمي؟

للإجابة على هذه الإشكالية، يمكن الارتكاز على المحاور التالية:

- تعريف الإصلاح السياسي مع التركيز على الدمقرطة والانتقال نحو الديمقراطية وتوطيدها؛
- الخصائص السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول العربية؛
- معوقات التحول الديمقراطي في العالم العربي، الداخلية منها والخارجية؛
- العالم العربي في قلب التحولات الدولية؛
- خلاصة :حتمية الإصلاح السياسي في العالم العربي بين متطلبات الداخل و ضغوطات الخارج؛

1 – تعريف الإصلاح السياسي:

إن مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي، إذ وردت في عدة سور من القرآن الكريم[1]. كما ورد في بعض مؤلفات العلماء القدامى[2]. و في القرن التاسع عشر كان هذا المفهوم في صميم المشروع النهضوي العربي؛ إذ اقترن الإصلاح بالنهضة و التنمية عند كل من رفاعة الطهطاوي و خير الدين التونسي و جمال الدين الأفغاني و عبد الرحمن الكواكبي و غيرهم.

1 " و الله يعلم المصلح من المفسد "، سورة البقرة، الآية 22. " إن تريد أن تكون جباراً في الأرض، و ما تريد أن تكون من المصلحين "، سورة القصص، الآية 19.

2 تقي الدين أحمد ابن تيمية، "السياسة الشرعية لإصلاح الراعي و الرعية". الجزائر : موفم للنشر، 1989. و ابن تيمية (1263 – 1328) من علماء عصر الإنحطاط الإسلامي.

من هذا المنطلق اللغوي – التاريخي الخاص بالبيئة العربية، يمكن اعتماد تعريف الأستاذ عبد الإله بلقزيز لمفهوم الإصلاح على أنه " التغيير و التعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، و لاسيما في ممارسات و سلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ".

و هذا التعريف ليس ببعيد عن التعريف الذي يقدمه قاموس أكسفورد الذي يعرف الإصلاح بأنه " تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ "[1].

تاريخياً، ارتبط مفهوم الإصلاح بالتيار البروتستانتي في المسيحية، في القرن السادس عشر، و تأكيده على " المساواة بين الأفراد أمام الله، و بالتالي لا يجوز أن يُنَصِّبَ أحد نفسه وسيطاً بين الله و المؤمنين، ما ألغى المكانة الدينية السياسية و الإجتماعية للإكليروس وزعزع العلاقة بين الدولة و الكنيسة أيضا "[2].

أما في علم السياسة فيقترن مفهوم الإصلاح بمفاهيم عديدة كالتنمية السياسية le développement politique و التحديث la modernisation و التغيير السياسي le changement politique و التحول الديمقراطي la transition démocratique .

لكن نهاية القرن العشرين، مع كل المتغيرات المرتبطة بظاهرة العولمة، أدت إلى تطور في المفاهيم من حيث انتقلت المفاهيم السياسية و الفلسفية من المنطلقات التاريخية و الفكرية المرتبطة بالحداثة (التي ترجع بأصولها إلى عصر التنوير) إلى منطلقات أخرى ما بعد حداثية (التي تفكك هذه الأصول التنويرية المتعلقة بالدولة لتبني أسساً جديدةً تتجاوز الأطر الدولاتية الكلاسيكية).

و هذا ما يعكس الإنتقال في الأدبيات العلمية من التنمية السياسية إلى الإصلاح السياسي خاصة مع ظهور فكرة الإنتصار النهائي للديمقراطية الليبرالية على النموذج الشيوعي مع انهيار الإتحاد السوفياتي و الديمقراطيات الشعبية. ولقد قام المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما بالتنظير

1 - محمد محمود السيد، مفهوم الإصلاح السياسي. الحوار المتمدن، العدد 3555، 23 نوفمبر 2011. الموقع الإلكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

2 - عزمي بشارة، في الثورة و القابلية للثورة. بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص. 31.

لهذه الفكرة تحت مسمى نهاية التاريخ. وفي هذا الصدد يرى فوكوياما بأن التغيير الديمقراطي يأتي من خلال إصلاح واعٍ و جريء، ما يعني ارتباط الديمقراطية الليبرالية بالإصلاح السياسي كآلية تسمح بالوصول إلى تعميم النموذج الديمقراطي. بينما التنمية السياسية تتأتى عبر عملية تراكمية تاريخية تسمح لدول العالم الثالث الحديثة العهد بالإستقلال بالقيام بعملية انتقال منظم من النظم السياسية الى نظم أكثر حداثة و من نظم تسلطية إلى نظم أكثر ديمقراطية. و التنمية السياسية هي كذلك عملية تطوير و انتقال ورفع للكفاءات[1].

وبالعودة إلى الإصلاح، ثمة شروط تجعل من التغيير إصلاحاً، تتمثل في :

- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح؛
- أن يكون التغيير نحو الأفضل؛
- أن يكون للتغيير صفة الإستمرارية ولا يتم التراجع عنه.

و لقد قام الباحثون في علم السياسة بدراسة هذه المفاهيم و التنظير لها من خلال إرساء دعائم أدبيات جديدة تدور مواضيعها حول ما اصطلح عليه بعلم الإنتقال الديمقراطي la transitologie. ومن بين المحاولات العديدة في هذا الباب، محاولة الباحث الأمريكي روبرت دال Robert Dahl عند وضعه لثلاثة مستويات يتمحور حولها إصلاح النظام السياسي للدولة التي تروم ولوج مراحل الإنتقال نحو الديمقراطية، و هي [2]:

- الإنتقال من حكومة الحزب الواحد إلى الديمقراطية التعددية؛
- الإنتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق؛
- الإنتقال من الإنكفاء على الذات إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي.

1 - عز الدين دياب، " التنمية السياسية في الوطن العربي : الضرورات و الصعوبات ". مجلة الفكر السياسي، العدد 22 – 23، ص. 19.

2 - Hasni Abidi, “Transition ou consolidation d’un régime autoritaire?”. In Hasni Abidi (dir.), Où va le monde arabe ? Les enjeux de sa transition. Paris : éditions Erick Bonnier, 2012, p.15.

ومن بين مداخل الإنتقال الديمقراطي، يمكن التركيز على ثلاثة منها هي[1] :

- الخروج من حكم الإستعمار إلى الحكم الديمقراطي مباشرة : من خلال الإرث الإستعماري ودور الآباء المؤسسين واختيارهم للنموذج الديمقراطي (حالة الهند و ماليزيا)؛
- الإنتقال التدريجي من نُظُم حكم الفرد أو القلة إلى نُظُم الحكم الديمقراطي : عبر عدة مراحل أهمها مرحلة ضعف النظام القديم و ظهور تيار إصلاحي داخل النظام، ثم الإنفتاح السياسي، ثم الإنتقال إلى الديمقراطية. ثلاثة أمثلة : مثال الإنتقال من أعلى بقيادة الإصلاحيين من داخل النظام (إسبانيا و البرازيل)، مثال الإنتقال من خلال التفاوض بين الإصلاحيين داخل النظام والمعارضين خارجه (بولندا و جنوب إفريقيا)، مثال الإنتقال من أسفل بواسطة مظاهرات شعبية و/أو ضغوط قوى المعارضة الديمقراطية (الفليبين و كوريا الجنوبية و المكسيك)؛
- انهيار نُظُم حكم الفرد أو القلة و إنشاء نُظُم الحكم الديمقراطي : و هذا عبر مرحلتين هما مرحلة انهيار الأنظمة الحاكمة نتيجة الفشل في الداخل (رومانيا) أو الهزيمة العسكرية أمام متمردين في الداخل أو عدو خارجي (البرتغال و اليونان و الأرجنتين)، ثم تأتي مرحلة إنشاء الحكم الديمقراطي.

لكن كل انتقال ديمقراطي يجب أن يندرج في سياق تاريخي عام يسعى إلى توطيد أركان الديمقراطية من أجل ترسيخها بطريقة نهائية لا رجعة عليها، و إلا ستتأرجح العملية الإنتقالية بين إحراز التقدم و لحظات الشك و التعثر، و هذا ما يجعل الإنتقال هش و الهندسة السياسية الديمقراطية رهينة إرادة النخب الحاكمة: إن كانت صادقة في مشروعها، ستسعى إلى توطيد البناء الديمقراطي، و إن كانت لها نزوات للردة عن الديمقراطية كان احتمال العودة إلى النظام التسلطي

1 - عبد الفتاح ماضي، " مداخل الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطية ". في علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي (تنسيق و تحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص-ص. 36-37.

أو استمراريته أكبر. لهذا جاء تعريف التوطيد الديمقراطي على أنه " إرادة النظام الديمقراطي في الديمومة، أو عندما نريد أن نراه يدوم زمنياً "[1].

في هذا الصدد، يرى الدارسون لعلم الإنتقال الديمقراطي و علم السياسة أن الميزة الأساسية للتحول إلى النظم الديمقراطية الذي تم منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي في جنوب أوروبا (1973–1978)، ثم في دول أمريكا اللاتينية و شرق آسيا (1980–1988)، و دول شرق و وسط أوروبا و إفريقيا جنوب الصحراء (1989–1995)، أنه جاء تزامناً مع الأزمة الإقتصادية الهيكلية التي أدت بغالبية الدول للتخلي عن استراتيجياتها التنموية المستلهمة من النماذج الكينيزية و الإشتراكية لصالح الإنخراط في مسار الليبرالية الإقتصادية القائمة على السياسات الإقتصادية الكلية ذات الأصول النيوكلاسيكية و النيوليبرالية[2].

لكن ما موقع الدول العربية من كل هذه التحولات؟

2 – الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية:

لاحظ الباحث المصري بهجت قرني بأن المواجهتين الأخيرتين بين حزب الله اللبناني وإسرائيل سنة 2006 و بين هذه الأخيرة و حركة حماس الفلسطينية في 2008–2009 بمثابتهما فاعلين غير رسميين، دون أن تتدخل أية دولة عربية في هذا النزاع، و التأثير الذي خلفته هاتين المواجهتين في "الشارع العربي" يُظهِرُ أن الدول العربية، في مطلع القرن الحادي و العشرين، ما تزال تُشبه حجرة صوتية كبيرة تدور فيها التيارات الفكرية والإعلامية، و تتردد فيها أصداؤها. إلاّ أن التجمع الحالي يختلف عن أفكار القومية العربية التي سادت في الخمسينات و الستينيات، فالتجمع الراهن يرتكز على المجتمع المدني، و على ظواهر مثل حركة القوة العاملة، و انتشار البث الفضائي، و تقوية التجانس الثقافي والعلاقات التراثية.

وبالمقارنة مع القومية العربية التي نادت بها الناصرية و البعث في الخمسينيات والستينيات، فإن العالم العربي يبدو الآن منطقة مختلفة. إذ تسيطر عليه بشكل أكثر وضوحاً، فكرة الدولة – الوطن،

1 –Andreas Schedler, «Comment observer la consolidation démocratique ?». Revue internationale de politique comparée, Vol. 8, N°2, 2001, p. 226.

2 – Diane Ethier, «Des relations entre libéralisme économique, transition démocratique et consolidation démocratique». Revue internationale de politique comparée, Vol. 8, N°2, 2001, p. 269.

لتضع المصالح الوطنية فوق مصلحة الأمة، و تتصاعد وتيرة الخصومات بين الدول القطرية، مؤدية إلى انقسامات عميقة. ما حدى بهذا الباحث إلى تمييز بين مرحلتين مرت بهما بنية النظام الإقليمي العربي، و هما [1]:

- مرحلة نظام كامب ديفيد (1979–1990) الذي مَأْسَسَ لتشتت القوة العربية؛
- مرحلة توازن الضعف العربي (1990–2009) الذي تميز بمحاولات تقويض وتوهين متبادلة بين الدول العربية.

هذا على المستوى الإقليمي. أما على المستوى الوطني فإن نكسة 1967 و انهزام الجيوش العربية أمام إسرائيل مثلت انتكاسة سياسية للمشروع النهضوي العربي الوطني الجمهوري الإشتراكي لصالح القوى المَلَكِيَّة ذات التوجه الديني الليبرالي. هذا من جهة، ولصالح بروز نظام سلطوي في العالم العربي، من جهة ثانية. و يمكن تحديد ثلاثة خصائص لهذه السلطوية العربية الجديدة[2] :

- الإستبداد : على الرغم من التفاوتات المحلية، أصبحت الدول العربية متشابهة بشكل ملحوظ في أخذها بنموذج الحكم الإستبدادي. فأغلبها محكومة بـ " تكتل احتكاري من الأنظمة الإستبدادية المتمرسة في فنون القمع "، و أصبح الهم الأساسي للحاكم هو تدعيم سلطته و تأمين المنافع لمؤيديه من كبار الموظفين، المسؤولين في الحزب الحاكم، و أعضاء العائلة. و في ظل هذا النظام يعاد تعريف الأمن القومي على أنه حماية النظام السياسي القائم، لتصبح الدولة هنا بمثابة "الدولة المحصّنة"؛
- النيوليبرالية : منذ عهد الإنفتاح الساداتي (السبعينيات) ارتكن الحكام العرب إلى دعم الرأسماليين المحليين و ممثلي الرأسمالية العالمية. فعن طريق هؤلاء تمكنت الأنظمة الإستبدادية من تأمين تيار ضخم من الأموال و التقنيات، و استخدمت ذلك في زيادة

1 – بهجت قرني، " النظرة إلى الشرق الأوسط بطريقة مختلفة : عدسة مفهومية بديلة ". في بهجت قرني (إشراف و تحرير)، الشرق الأوسط المتغير. نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص. 95.

2 – حازم قنديل، " على هامش الهزيمة : دراسة اجتماعية للمفكرين العرب في ظل الإستبداد ". في بهجت قرني (إشراف و تحرير)، مرجع سبق ذكره، ص–ص. 166–170.

قدرتها على القمع و السيطرة. فأصبحت النخبة الحاكمة الجديدة مزيجاً من النخبات الإقتصادية القديمة السابقة على عهد الإستقلال، و رجال الأعمال الجدد الذين استفادوا من سيطرة الدولة على الإقتصاد، بالإضافة إلى كبار موظفي الدولة والسياسيين الفاسدين. فقد التقت مصالح هؤلاء جميعاً على الحفاظ على النظام السياسي القائم بغية تضخيم ثرواتهم و تيسير أعمالهم التجارية؛

- معاداة الفكر: عكس القادة القوميين الذين اهتموا بفرض هيمنتهم الفكرية بالمعنى الغرامشي، روجت الأنظمة الإستبدادية الجديدة لجو مناهض للفكر، أو لما أسماه بيار بورديو بـ "منهج فصل السياسة عن الفكر". و استبدل الحكام العقائد و الإيديولوجيات بالمنطق النيوليبرالي المستند إلى فكرة السوق : الوعد بأن تحرير الإقتصاد و العولمة هما الأمل الوحيد لحل مشاكل الإنسانية.

3 – معوقات الإصلاح في العالم العربي، الداخلية منها و الخارجية:

هل ستسير الدول العربية في السياق التاريخي العام الذي ميَّز نهاية القرن العشرين مع انتشار الموجة الثالثة للديمقراطية كما وصفها صامويل هنتينغتون[1]؟ أم أن هذه الدول ستبقى عصية على عمليات الإنتقال السياسي و الدمقرطة كما تساءل الأستاذ غسان سلامة[2]؟

لتشخيص معوقات الإصلاح في العالم العربي، يمكن الرجوع إلى خلاصات و استنتاجات تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004، و الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بحيث يمكن استرسالها على عجالى لتشمل مايلي [3]:

- تأرجح الحريات المدنية و السياسية بين النقص و النقص الفادح : " يتدنى مستوى التمتع بالحرية في جميع البلدان العربية، و إن بدرجات متفاوتة. فالحريات، حتى عندما نضع

1 – صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة : دار سعاد الصباح، 1993.

2 – Ghassan Salamé, «Sur la causalité d'un manque : pourquoi le monde arabe n'est-il pas donc démocratique ?». Revue française de science politique, N°3, 1991, p. 307.

3 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004. عمَّان : المطبعة الوطنية، 2005، ص. 8 – 17.

القهر الخارجي جانباً، مستهدفة من سلطتين : سلطة الأنظمة غير الديمقراطية، و سلطة التقليد و القبلية المتسترة بالدين أحياناً. و قد أدى تضافر السلطتين على الحد من الحريات و الحقوق الأساسية إلى إضعاف مناعة المواطن الصالح و قدرته على النهوض "؛

- صورية المجالس المنتخبة : " توجد مجالس نيابية منتخبة كلياً أو جزئياً في سائر الدول العربية باستثناء دولة هي الإمارات. و لكن على الرغم من كثرة العمليات الإنتخابية التي تجري على الساحة العربية، فقد ظلت ممارسات الحق في المشاركة طقوساً إجرائيةً تمثل تطبيقاً شكلياً لاستحقاقات دستورية. و عانى معظمها من تزييف إرادة الناخبين و تدني تمثيل المعارضة. و بهذا لم تؤد الإنتخابات دورها المفترض كوسيلة للمشاركة أو تداول السلطة، فأعادت إنتاج الفئات الحاكمة نفسها في معظم الحالات ". و هذا ما حدى بالباحث التونسي العربي صديقي بالغوص في " إعادة التفكير في الديمقراطية العربية " التي وصفها بأنها " انتخابات بدون ديمقراطية "[1]؛

- الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية : " من بين 15 بلداً عربياً، يعاني 32 مليون شخص من نقص التغذية، أي ما يقارب 12% من مجموع سكان هذه الدول. و في التسعينيات، ازداد العدد المطلق لناقصي التغذية في العالم العربي بأكثر من ستة ملايين، و كانت أسوأ النتائج في الصومال و العراق. أما التعليم، فينتقص من انتشاره كمياً، مستوى غير مقبول من الأمية الهجائية (حوالي ثلث الرجال و نصف النساء في 2002) "؛

- دولة الثقب الأسود : " تجسد الدولة العربية الحديثة إلى حد كبير التجلي السياسي لظاهرة 'الثقب الأسود' الفلكية، حيث تشكل السلطة التنفيذية 'ثقباً أسود' يحول المجال الإجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها شيء و لا يفلت من إسارها شيء "؛

1 – العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية : انتخابات بدون ديمقراطية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

- أزمة الشرعية : " تعضِّد بعض الأنظمة شرعيتها باعتماد صيغة مبسطة و فعالة لتبرير استمرارها، و هي كون هذا النظام يعينه أهون الشَرَّيْنِ، و خط الدفاع الأخير ضد الإستبداد الأصولي أو ما هو أسوأ، أي الفوضى و انهيار الدولة، و هو ما أسماه البعض 'شرعية الإبتزاز' "؛

- التناقض بين الحرية في البلدان العربية و مصالح القوى المهيمنة عالمياً : " برز في النصف الأول من القرن الماضي عاملان قدِّر أن يصبح لهما أبلغ الأثر في مواقف الدول الكبرى اتجاه الحرية في المنطقة العربية، هما اكتشاف النفط و إنشاء دولة إسرائيل. و كانت النتيجة أن تعاملت القوى الدولية، حتى وقت قريب، عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان العربية، ما دامت الدول المعنية لا تهدد هذه المصالح. و ترتَّب على ذلك استفحال القمع و القضاء على فرص التحول الديمقراطي في البلدان العربية "؛

- العلاقة الموجودة بين مراكز القوى الرأسمالية و الأنظمة الإستبدادية العربية : يقول الباحث كلايف توماس Clive Thomas بأن " الدولة الإستبدادية ليست ظاهرة وطنية أو محلية... فاعتماد الرأسمالية في دول الهامش... على الرأسمالية العالمية في توفير الإستثمارات و الأسواق و التكنولوجيا و التمويل و البضائع... إلخ يشجع الأخيرة على تدعيم و تطوير النظام القائم في دول الهامش... لذا ساهمت الدول الإستعمارية في تسليح هذه الأنظمة و تزويدها بآليات المراقبة الداخلية، و في تدريب العناصر الأمنية... ذلك بالإضافة إلى التحديث المستمر للآليات العسكرية و أجهزة القمع الداخلي... باختصار، فإن الدولة الإستبدادية لا تتلقى فقط الدعم من القوى الرأسمالية المحلية و الدولية، بل إنها لا تستطيع البقاء من دونها "[1].

1- حازم قنديل، " على هامش الهزيمة : دراسة اجتماعية للمفكرين العرب في ظل الإستبداد "، مرجع سبق ذكره، ص. 168.

من جهته يحدد مصطفى كامل السيد "المآزق الرئيسية للتحرك نحو الديمقراطية" في الدول العربية بما يلي[1]:

- مصادفة حدوث عملية التحرك نحو الديمقراطية مع الأزمة الإقتصادية؛
- الإنحياز الشمولي لجماعات معارضة بعينها، و هي الجماعات الإسلامية بالذات؛
- تفاقم التوتر بين الطوائف في التعددية السياسية، فالتعددية الثقافية لا تنسجم مع التعددية السياسية و لا مع حكم الأغلبية في الدولة الأمة. و بالتالي ضرورة الوصول إلى الديمقراطية التوافقية؛
- إن السياسات الدولية و الإقليمية هي مشاكل بذاتها. فحرب الخليج أضعفت شرعية الأنظمة السياسية العربية التي أظهرت عدم قدرتها على الدفاع عن حدود أقطارها و على إنشاء نظام فعال للأمن الجماعي.

يتجلى من خلال هذه العناصر أن السبب الرئيسي لإخفاق عملية الإصلاح السياسي في العديد من الدول العربية لا يرجع إلى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تضافر بنى اجتماعية و سياسية و اقتصادية عملت على غياب أو تغييب القوى الإجتماعية و السياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية و الشمولية، و بالتالي إلى افتقار الحركة الديمقراطية إلى قوة دفع حقيقية.

4 – العالم العربي في قلب التحولات الدولية: كيف يمكن أن يكون الإصلاح المفروض خارجياً عائقاً أمام الإصلاح الداخلي؟

لا يمكن اقتراب العالم العربي بكل تناقضاته و قواه الكامنة دون الربط بينه و بين محيطه الإقليمي و الدولي. و لقد أثبت النصف الثاني من القرن العشرين و بداية الألفية الجديدة أن هذه

1 – جان ليكا، " التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: ما يعتريه من عدم اليقين و التعرض للأخطار، و ما يعتريه من شرعية. محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم و فرضيات أخرى ". في غسان سلامة (معد)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين. سياسات الإنفتاح في العالم العربي الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص–ص. 54–55.

المنطقة في قلب الإستراتيجيات الكبرى سواءً في عهد الحرب الباردة بين المعسكرين أو في حقبة الأحادية القطبية و الهيمنة الأمريكية على العالم.

و تتحدد أساساً علاقة هذه المنطقة بالقوى العظمى من خلال متغيرين اثنين هما النفط وإسرائيل. فبالنسبة للمتغير الأول، يمكن القول بأنه في صميم علاقة العالم العربي ببقية الدول الأخرى خاصة و أن أكبر الإحتياطات العالمية للنفط موجودة في المنطقة العربية وفي العراق و دول الخليج على وجه الخصوص، و هذا منذ حلف كوينسي بين الملك السعودي عبد العزيز و الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت سنة 1945. و الذي تم من خلاله إبرام صفقة سرية سعودية أمريكية تقضي بضمان تدفق النفط السعودي باتجاه الولايات المتحدة مقابل حماية هذه الأخيرة للمملكة العربية السعودية و للأسرة الحاكمة.

أما بالنسبة للمتغير الثاني، فإن إنشاء الكيان الإسرائيلي في فلسطين أدى إلى إقامة نوع من الوصاية الأمريكية الضمنية لإسرائيل منذ 1948، مما ترتب عنه تفوق شبه كامل و دائم للقوة الإسرائيلية على حساب الدول العربية فرادى أو مجتمعة في كل الحروب العربية الإسرائيلية (1948–1956–1967–1973–1982) باستثناء الإنتكاسة الإسرائيلية في حرب لبنان ضد حزب الله (2006) و ضد حركة حماس في غزة (2008–2009). و لقد كانت للرعاية الأمريكية لإسرائيل بالغ الأثر في استدراج الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع هذا الكيان، بالوسائل الدبلوماسية تارة، و بالوسائل الترهيبية تارة أخرى.

و انطلاقاً من هذين المتغيرين (النفط و إسرائيل)، يمكن فهم مكانة العالم العربي في الإستراتيجيات الدولية للقوى العظمى، من خلال :

- السعي الحثيث إلى إضعاف النظام الإقليمي العربي من خلال التمييز بين معسكرين : الدول التقدمية (المتطرفة في نظر الغرب) ≠ الدول المحافظة (المعتدلة حسبه) (1950–1970)؛

- إضعاف بل و إخراج الدول التقدمية من المعادلة الصراعية مع إسرائيل (مصر بعد كامب ديفيد، سوريا و زجها في المستنقع اللبناني، العراق في الحرب العراقية – الإيرانية، الجزائر

و الإرهاب الإسلاماوي، ليبيا في مغامراتها التوسعية في إفريقيا، منظمة التحرير الفلسطينية بإبرامها اتفاقيات أوسلو مع إسرائيل)؛

- العمل على الإرتكاز على الأنظمة الملكية لتقديمها على أنها النماذج الناجحة للدول العربية (السعودية، الإمارات، الأردن، المغرب)؛
- الإعلان الأمريكي عن النظام العالمي الجديد (خطاب الرئيس جورج بوش الأب في 11 سبتمبر 1990) بعد غزو العراق للكويت؛
- إعلان العراق و سوريا و السودان و ليبيا دولاً مارقةً من قبل الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي؛
- العمل على إذكاء النزعة التفكيكة في الدول العربية من أجل إضعافها و تهشيمها لتهميشها لاحقاً على الصعيد الإقليمي و الدولي و هذا وفقاً لخطة الباحث الإسرائيلي عوديد ينون Oded Yinon التي وضعها سنة 1982 (تقسيم السودان، محاولات تفكيك العراق وليبيا، احتمال انفصال اليمن الجنوبي عن الشمال، إمكانية إنشاء دويلات في سوريا)[1]؛
- اتهام المجتمعات العربية على أنها ترعى الإيديولوجية الإسلاماوية الإرهابية التي أفضت إلى القيام بالعمليات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001. أدت هذه الأحداث إلى ترسيخ فكرة ضرورة تفكيك البنى السياسية و الإجتماعية لبعض الدول العربية، و في أحسن الأحوال فرض أجندات إصلاحية على النخب الحاكمة في هذه الدول، لعل أشهرها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي وضعته إدارة الرئيس جورج والكر بوش في 2004؛
- غزو العراق في مارس 2003 من قبل الجيوش الأمريكية بحجة منع امتلاك هذه الدولة لأسلحة دمار شامل لم يتم العثور عليها فيما بعد. و لقد أرادت الإدارة الأمريكية من جعل

1 –Israel Shahak, "The Zionist plan for the Middle East. From Oded Yinon's 'A strategy for Israel in the Nineteen Eighties'". Belmont (Massachusetts) : Association of Arab-American graduates, Inc., 1982.

العراق نموذجاً للتلقيح الديمقراطي القسري (الديمقراطية المحمولة على الدبابات) لكي تنتشر العدوى الديمقراطية في الدول العربية الأخرى. و هذا ما لم يتم على أرض الواقع.

في خطابه " استراتيجية التقدم بالحرية " الذي ألقاه في 6 نوفمبر 2003، بمناسبة الذكرى العشرون لقيام مؤسسة the National Endowment for Democracy يقول الرئيس بوش مخاطباً شعوب الشرق الأوسط : " إن ستين عاماً من غض طرف أمم الغرب عن واقع فقدان الحرية في الشرق الأوسط و تكيّفهم معه لم تفعل شيئاً لتجعلنا آمنين – فالإستقرار على المدى البعيد لا يمكن تسويقه على حساب الحرية. و ما دام الشرق الأوسط أرضاً لم تزدهر الحرية فيها بعدُ، فإنه سيبقى مكاناً راكداً يولِّد الحقد و العنف و يجعلهما برسم التصدير. و مع انتشار الأسلحة التي تستطيع أن تجلب ضرراً كارثياً لبلادنا و لأصدقائنا، فسيكون من الجنون قبول استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه. و على ذلك، فقد وضعت الولايات المتحدة سياسة جديدة، استراتيجية التقدم بالحرية في الشرق الأوسط. و تقتضي هذه الإستراتيجية منا العزيمة و القوة و المثالية نفسها التي كثيراً ما أظهرناها من قبل. و هي سوف توصل إلى النتائج عينها كذلك. وكما في أوروبا، و آسيا، و في كل منطقة من العالم، فإن التقدم في الحرية يقود إلى السلام "[1].

5 – خلاصة: حتمية الإصلاح السياسي في العالم العربي بين متطلبات الداخل وضغوطات الخارج

لا مناص من حتمية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية. فهذه الأخيرة لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن الديناميكيات الدولية، خاصة و أن الشعوب العربية التي عادة ما يُنظَرُ إليها بازدراء من خلال وصف " الشارع العربي " أصبحت تعي أهمية الإصلاح السياسي من أجل تحسين الظروف المعيشية اليومية و تحقيق الأمن الإنساني. و لقد جسدت ما عُرِفَ بـ " ثورات الربيع العربي " هذا الطموح نحو التغيير انطلاقاً من استغلال الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية الداخلية لدفع عجلة التغيير.

1 – العربي صديقي، مرجع سبق ذكره، ص. 217.

لكن هل هذا يعني أن دول هذه المنطقة بمنأى عن ما يحدث على الساحة الدولية من تحول (الثورات الملونة في شرق أوروبا مثلاً)، أو أنها خارج نطاق ضغوط القوى العظمى التي تسعى إلى تعزيز مكانتها في المنطقة عن طريق فرض أجنداتها السياسية و الإستراتيجية؟

الجواب هو بالنفي. لكن من الأهمية بمكان العودة إلى التطرق لقضية الإصلاح و التغيير النابعين من صميم المجتمعات العربية. فالأحداث التي جرت في تونس في ديسمبر 2010، و التي انتهت بهروب الرئيس زين العابدين بن علي في جانفي 2011، كانت نابعةً من مطالب إقتصادية و اجتماعية و سياسية شعبية. أما في مصر فإن حركة 6 أبريل التي ساهمت في تعبئة الجماهير للمطالبة برحيل الرئيس حسني مبارك تضرب بجذورها في الإضراب الذي شنه عمال المحلة الكبرى في 6 أبريل 2008 ضد غلاء المعيشة و الفساد.

في هذا الصدد، يلاحظ بعض المحللين بأن هذه التغييرات السياسية التي طرأت على الساحة العربية في سنوات 2011–2012 كانت و لأول مرة داخلية الأسباب، سلمية (حالة تونس، مصر، اليمن)، غير موجهة في خطاباتها ضد دولة أجنبية، بدون إحالة إلى الصراع العربي الإسرائيلي و لا إلى القضية الفلسطينية[1]، و هذا يعني أن الشعوب العربية في هذه الدول رامت الإصلاح من أجل تحسين مستوى معيشتها من خلال الإنتقال نحو إرساء النظام الديمقراطي بدل الأنظمة التسلطية التي كانت ترزح تحت نيرها.

من جهة ثانية، يمكن التركيز على نقطة مهمة تتمثل في ضرورة اغتنام اللحظة التاريخية للإصلاح. هذا يعني أن الأنظمة التي تريد اعتماد هذا النهج يستلزم عليها الإستجابة لمتطلبات شعوبها دون مماطلة أو تمويه عن نواياها الإصلاحية في الظاهر، بينما تضمر نوايا أخرى لكسب الوقت. و هذا ما حدث في تونس و في مصر عندما أراد الرئيسين بن علي و مبارك المماطلة و كسب الوقت في خطاباتهم الأولى ليعودوا في نهاية المطاف إلى تقديم وعود إصلاحية لم تُجْدِ و لم تنفع إذ هرب الأول و تخلى الثاني عن السلطة بعد ساعات قليلة من خطاباتهم الأخيرة.

1 – Mansouria Mokhefi, «Révoltes arabes : entre revendication nationale et implications internationales». In Hasni Abidi (dir), op. cit., p. 181.

و لقد أثبتت التجربة التاريخية في تونس و في مصر أن الجماهير رفضت وعود الإصلاح التي جاءت متأخرة، حتى و لو كانت هذه الوعود صادقة في نهاية المطاف. ذلك أن القيادات السياسية في هاتين الدولتين اعتمدت في بداية الأمر على الخطابات الجوفاء لامتصاص النقمة الجماهيرية، على حد تعبير المفكر عزمي بشارة.

كذلك قامت القوى الخارجية باستغلال التذبذب و التأرجح السياسي للنخب الحاكمة في الدول العربية التي خرجت شعوبها مطالبة بالإصلاح من أجل الضغط لصالح قوى التغيير. انقلبت هذه الأطراف الخارجية على حلفاءها التقليديين عندما أدركت أن الدور المنوط بهم انتهى: لم يعد النظام التونسي هو الضامن للإستقرار و للإستثمارات الأوروبية، و أضحى نظام حسني مبارك عبئاً على الإدارة الأمريكية التي بدأت تضغط لصالح انفتاح أكبر لهذا النظام منذ سنة 2005. لهذا تبنت إدارة الرئيس باراك أوباما مطالب الشعب المصري المنادي بالإصلاح و ضغطت على القيادة السياسية و العسكرية المصرية من أجل تنحي الرئيس المصري.

يمكن القول كذلك بأن الضغوطات الخارجية استغلت الأوضاع الداخلية للدول العربية التي انتفضت شعوبها. قامت الدول الغربية بالضغط عسكرياً من أجل حسم المسألة لصالح طرف على حساب طرف آخر في معادلة التغيير العنيف في ليبيا، بطريقة مباشرة، و بطريقة غير مباشرة في سوريا. بينما سعت بعض الأطراف العربية للضغط ديبلوماسياً في أروقة المحافل الدولية و إعلامياً للتأثير على مجريات الأوضاع على الساحة الميدانية (نموذج الجزيرة في الحالتين الليبية و السورية).

بالمقابل نلاحظ أن كلا الطرفين العربي و الغربي غضا الطرف عندما كانت دعوات الإصلاح مناوئة لمصالحها كما هو عليه الحال في النموذج البحريني الذي تم التعتيم عليه إعلامياً بل تدخلت القوات السعودية و الإماراتية من أجل الحفاظ على نظام الحكم، على حساب المطالب الشعبية الإصلاحية.

نخلص في هذه الحالة إلى عمل القوى الخارجية بمنطق الكيل بمكيالين لصالح القوى المنادية بالإصلاح إذا كانت هذه القوى تخدم مصالحها الإستراتيجية (الحالتين الليبية و السورية) بينما تدعم

نفس الأطراف الخارجية القوى المناوئة للإصلاح بحجة الحفاظ على الإستقرار و الوضع القائم (الحالة البحرينية).

مما يدعونا إلى التأكيد على ضرورة التمكين من إصلاحات سياسية وطنية نابعة عن أجندات و متطلبات داخلية، إصلاحات تؤسس لعملية انتقال ديمقراطي حقيقي و توطيد أصيل لهذه الديمقراطية الناشئة، بعيداً على الضغوطات و الأجندات الخارجية التي تسعى إلى فرض التغيير بحجة الإصلاح لكنها تقوم بخلق الظروف المواتية للفراغ السياسي و للفوضى، التي أرادتها كوندوليزا رايس وقتئذ، خلاقة، وفقاً للرؤية الأمريكية للعالم العربي. و لنا في ما آلت إليه تونس و مصر و اليمن و ليبيا و سوريا عبرة و عبر....